الموضوع: فرص تقليل الفقر في الدول العربية في ضوء التجربة الماليزية

د بلقوم فريد
faridbl@yahoo.fr
كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية
جامعة وهران-الجزائر

خليفة حاج
khelifa_hadj@yahoo.fr
أستاذ في كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية
جامعة مستغانم-الجزائر

الملخص:
تعتبر ظاهرة الفقر من أهم الانشغالات التي تترأس السياسة الاقتصادية للدول، ويقاس من خلالها مدى التقدم في معدلات النمو والحكم على مدة نجاح الإجراءات المتخذة في تحسين الظروف الاجتماعية للأفراد، وقد كان من مبادئ الاقتصاد الإسلامي العمل على ترشيد النفقات وتوزيع الثروات وفق مبادئ: العدالة الاجتماعية، تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، تقييد الحرية الاقتصادية وفق حدود معقولة ونبذ الاحتكار. من هذا المنطلق، زاوجت التجربة الماليزية بين مفهوم الاقتصاد الحديث بالاعتماد على التكنولوجيات الحديثة وتطوير مصادر الدخل ورفع مستوى التعليم ومبادئ التكافل من خلال توزيع الثروات على الأفراد بطريقة عادلة وإعانة الطبقات المحرومة بطريقة تجعلها طرفا منتجا في الاقتصاد، الأمر الذي يجعلها نموذجا يمكن للدول العربية أن تستعين به في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.
الكلمات المفتاحية: الفقر، ماليزيا، التمويل الإسلامي، الدول العربية.

Abstract:
The purepovertyof the most importantconcerns, who heads the economic policyof the States, measured throughprogress in thegrowth rates andjudgedforthe success ofthe actions takento improvethe social conditions ofindividuals,would have beenthe principles ofIslamic economicswork on therationalization of expendituresandthe distribution of wealthaccording to the principles: social justice,achieveoveralleconomicdevelopment, restricteconomicfreedom, accordingtoreasonable limitsandrenouncemonopoly. From this standpoint, Malaysian experience twin between the concept ofa modern economybased onmodern technologiesand the development ofsources of income andraise the level ofeducationand the principles ofsolidaritythroughthe distribution of wealthto individualsin a fair andsubsidylayersdisadvantagedway that makes thema party toa productin the economy,which makes ita modelfor Arab countriesto utilizeinordertoachievesustainable development.
Keywords: poverty, Malaysia, Islamic finance,the Arab states.

مقدمة:
يعتبر تخفيض نسبة الفقر من أوليات الدول بمختلف مستوياتها ويمثل أحد الأهدافالإنمائية الثمانيةللألفية،الذييُعنىبتخفيضعددالسكان الذينيعيشونعلىأقلمن 1.25 دولارفي اليومإلىالنصفبحلولعام 2015 مقارنةبما كانعليهفيعام1990،إذنجحت بعضالبلدانالكثيرةالسكانفيتخفيضعدد الفقراءمنسكانها،فالبرازيلتمكنتمنتخفيض نسبةالسكانالذينيقلدخلهماليوميعن1.25 دولارمن 17.2% إلى 6.1% والصين من 60.2% إلى 13.1%، ولا يقتصر الفقر على مستوى الدخل المرتبط عموما بالتشغيل بل يتعدى ذلك ليشمل الحرمان من الصحة والتعليم.

من هذا المنطلق، تعتبر تجربة ماليزيا في مكافحة الفقر من أبرز التجارب التي حققت نجاحا على مستوى العالم الإسلامي (الذي بلغت به نسبة الأفراد الذين يعيشون تحت مستوى خط الفقر 37%)، وتمكنت هذه التجربة - خلال ثلاثة عقود-من تخفيض معدل الفقر من52.4 %في بداية السبعينيات إلى 5.5% في بداية الألفية الجديدة، وهذا يعني أن عدد الأسر الفقيرة قد تناقص بثلاثة أضعاف على ما كان عليه في السبعينات.

الهدف من هذه المداخلة هو إبراز أهم مقومات التجربة الماليزية في تقليل نسبة الفقر، وإسقاط هذه التجربة على بعض دول العالم العربي التي لم تتمكن بعد من تجاوز هذا المشكل.

أهداف الدراسة:

- تقديم إطار نظري لمفهوم الفقر .
- تقييم التجربة الماليزية في التنمية.
- استعراض واقع التنمية في الدول العربية ومستويات الفقر فيها.
- تقديم حلول لتخفيض معدل الفقر في المنطقة العربية.

1. مفهوم الفقر:

1.1. التعريف:

"يعبر مصطبح الفقر عن تلك الأحوال المعيشية التي تتكون نتيجة سوء التغذية و الجهل والمرض وارتفاع وفيات الأطفال وقصر العمر الافتراضي، ممَا يجعلها أدنى من المستوى المعهود للحياة اللائقة".[1]

من عوامل تفشي الفقر:

- تدني المستوى التعليمي، فمن المعروف أنَ الأفراد ذو المستوى التعليمي العالي لهم فرصة أكبر في الارتقاء في مناصب العمل وتسيير حياتهم العملية بشكل أفضل مقارنة بمن يقلون عليهم مستوى.
- البطالة: تشير إحصائيات معدلات البطالة في العالم إلى تركز ها بصفة عالية عند ذوي المستويات التعليمية الضعيفة،
- التوزيع غير العادل للثروات الوطنية،

توجدميزتانيجبتوفرهمافيمؤشراتالفقر،وهاتانالميزتانهمابديهيةالرتابةوبديهيةالتحويلات،أماالميزةالأولفتعنيأنَأيانخفاضفيدخلالفقيريؤديإلىزيادةفقرهعندثباتجميعالمتغيراتالأخرى(مثلأسعارالسلع،...)،أمَاالميزةالثانيةفتعنيأنتحويلأيجزءمندخلفردفقيرإلىفردأخرأكثردخلاًلابدوأنتؤديإلىزيادةالفقربشرطثباتالمتغيراتالأخرى[2].

1-2. الأبعادالهيكليةللفقر:

تعترفالخطةالتقليديةالمعتمدةللحدمنالفقربالأسبابالهيكليةللفقرولكنهالاتتصدىلهابمايكفي، وركزتبعضالمحاولاتالمعاصرةالرامية إلىتعزيزالنموالشاملعلىنتائجالتنميةمنخلالتوسيعشبكاتالأمانالاجتماعيوتعزيزها،وإذاكانتهذهالمبادراتالعامةتعالجأعراضالفقر،فهيلاتتصدّىلجذوره، حيث يضم أبعادا أوسع أهمها:[3]

- *عدمالمساواةفيالحصولعلىالأصول:*

يؤديعدمالمساواةفيالحصولعلىالثروةوالمعرفةإلىتجريدضحاياهذاالإقصاءمنالقدرةعلىالمنافسةفيالسوق،وينتجالفقرالريفيمثلا منعدم حصولالشرائحالريفيةالمحرومةعلىمايكفيهامنالأراضيوالمياه،ولطالما كانتملكيةالأراضيمصدرًاللامتيازالاقتصادي،بلوأيضًامصدرًا للسلطةالاجتماعيةوالسياسية،ومازالتالهيكلياتالسائدةلملكيةالأراضيغير صالحةلحسنسيرالنظامالديمقراطي،كمايؤديعدمالحصولعلىرأسالمال والملكيةإلىاستمرارالفقرفيالمدن.

- *المشاركةغيرالمتساويةفيالسوق:*

نظرًالهيكلالملكيةالسائدةفيالمجتمع،يبقىالسكانالذينيفتقرونإلى الموارد مستبعدينعنقطاعاتالسوقالناشطة،ويقتصردورعاملالإنتاج الرئيسيعادةعلىالنخبةفيالمدنالتيتملكالشركاتالكفيلةبتشغيلالقطاعات الاقتصاديةالسريعةالنمو،أمَاالسكان،فيساهمونفقطكعاملينلقاءأجرفي المراحلالأوليةللإنتاج وفيأدنىسلسلةالإنتاجوالتسويق،وهذايتيحلهمالقليل منالفرصللمشاركةفياقتصادالسوقوتحقيقالقيمةالمضافةفيعملهم، ولمتنجحالأسواقالرأسماليةفيتقديممايكفيمنالائتمانللمستبعدين، حتىلوأثبتواجدارتهمالائتمانيةمنخلالارتفاعمعدّلاتالتسديدفيسوقالقروضالصغيرة،ولمتقدمالأسواقالرأسماليةالرسميةأدواتماليةلاستقطاب ادخارالمستبعدينوتحويلهاإلىأصولاستثماريةفيقطاعالشركاتالسريع النمو.

- *التغييرالهيكلي:*

لتصحيحهذاالإجحافالهيكلي،يجبالتوصلإلىخطةسياسيةتشملالجميع منخلال تعزيزقدرةالمستبعدينعلىالمشاركةفياقتصادالسوقوالسياسة الديمقراطيةعلىأساسمزيدمنالمساواة،وينبغيأنتسمحهذهالخطةللمستبعدين بالمشاركةفيعملياتالإنتاجوالتوزيعوالحكم،ويجبأنتساعدعمليةالإنتاج علىإخراجالمستبعدينمنالعيشحصرًاكعاملينومزارعينلقاءأجر،عن طريقالاستثمارفيقدرتهمليصبحوامنمالكيالأصولالمنتجة،وبعمليةالتوزيع،يجبتمكينهؤلاءمنالتخليعندورهمالمتوارثفيمراحل الإنتاجالأولية،والارتقاءبهمإلىمستوياتأعلىفيالسوقبمنحهمالمزيدمنالفرصللمشاركةفيالقيمةالمضافةعنطريقالعملالجماعي، ويجبأنيترافقالوصولإلىالأصولوالأسواقمعالمساواةفيالحصولعلى خدماتالرعاية الصحيةوالتعليمالجيدالتيهيضروريةلتمكينالمستبعدين.

2. لماذا التجربة الماليزية:

تظهر الحاجة لدراسة تجربة ناجحة لبلد معين لما تمثله من أداة مساعدة لتطبيق النموذج على بلدان أخرى، ممَا سيسمح باقتصار الجهد والوقت أيضا، وهناك بعض العوامل الأخرى التي ساهمت في اختيارنا للتجربة الماليزية، وهي:

- استقلالها في نفس الفترة تقريبا التي نالت فيها معظم البلدان العربية استقلالها خلال سنوات الخمسينات (1957)، ويعني أنها لا تملك أسبقية في بدء تجربتها وعاشت ظروفا مماثلة لتلك التي عاشتها الشعوب العربية، كما تتبنى الشريعة الإسلامية كمصدر للتشريع.

---

[1] سلطان بلغيت، الآليات الاجتماعية لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، أوت 2008، ص:8.

[2] سهيليخلف (2008)، تقنيات قياس و تحليل الفقر في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيسترفي الديموغرافيا، جامعةالحاجلخضر – باتنة - ، ص:42.

[3] تقريرالتنمية البشريةنهضةالجنوب: تقدمبشريفيعالمتنوع برنامجالأمم المتحدة الإنمائي (2013)، عن:

Sobhan, R. (2010), Challenging the Injustice of Poverty: Agendas for InclusiveDevelopment in South Asia, Oxford University Press

- امتلاكها لثروات طبيعية متعددة مثل: الخشب، المطاط وبعض المعادنوأيضا المحروقات،لكنها تعتمد في نموها على مصادر أخرى حديثة أساسها التكنولوجيا، حيث بدأت ماليزيا في السبعينيات تقليد اقتصاديات النمور الآسيوية الأربع (كوريا الجنوبية، تايوان، هونغ كونغ وسنغافورة)، وألزمت نفسها بالانتقال من كونها تعتمد على التعدين والزراعة إلى اقتصاد يعتمد بصورة أكبر على التصنيع، بوجود الاستثمارات اليابانية ازدهرت الصناعات الثقيلة في غضون سنوات، وأصبحت صادرات البلاد محرك النمو الرئيسي، وتمكنت من تحقيق معدل نمو محلي إجمالي بأكثر من 7 % مع انخفاض معدلات التضخم في الثمانينيات والتسعينات، وكمثال على ذلك، تعد اليوم واحدة من أكبر مصنعي الأقراص الصلبة الحاسوبية، كما تحسنت مواردها حيث بلغت قيمة احتياطي النقد الأجنبي 134 مليار دولار في 2012.[4]

- ترتيبها المتقدم في مؤشر التنمية البشرية مقارنة بالدول الإسلامية الأخرى أين تسبقها فقط بعض الدول البترولية، حيث تأتي قطر في المقدمة (المرتبة 36) بمؤشر بلغ 0.834، تليها الإمارات العربية (المرتبة 41) البحرين (المرتبة 41)، الكويت (54)، السعودية (57) وماليزيا بمؤشر 0.769 والمرتبة 64 عالميا.

أشار *نور العبد المنعم بيومي* إلى أربعة مبادئ واكبت مسار التطور الاقتصادي في ماليزيا، أولها الملكية المزدوجة، حيث يجمع النظام الإسلامي بين الملكية العامة والملكية الخاصة، فالإسلام يحمي الملكية الخاصة ويرعاها إذا كانت من مصادر مشروعة، ويضع قيد المصلحة العامة على تو سعولي الأمر في الملكية العامة.

وثاني هذه المبادئ هو الحرية الاقتصادية التي تكفل للقطاع الخاص حرية ممارسة النشاط الاقتصادي بما لا يؤثر على حرية الآخرين، على أن تعمل في إطار المصلحة العامة للمجتمع، وأن تقوم الدولة بتهيئة المناخ المناسب للقطاع الخاص، وتراقب نشاطه لكي يكون متفقًا مع قواعد الشريعة الإسلامية.

أما المبدأ الثالث فهو العدالة الاجتماعية التي تبنى على التكافل العام والتوازن الاجتماعي، وتمثل "التوزيع العادل للدخل والثروة بين كافة أفراد المجتمع دون تمييز بينهم بسبب الدين أو الجنس أو السن أو اللون، أو غير ذلك من الأسباب،" والمبدأ الرابع للنظام الاقتصادي الإسلامي هو تحريم الربا[5].

هذا فضلا عن إتباع ماليزيا لبعض السياسات بغرض مواجهة مشكلتي البطالة وانخفاض مستويات المعيشة على النحو التالي:

- التوسع في برامج تأهيل العاطلين عن العمل وتمهيدا لالتحاقهم في مجالات مختلفة.
- تقييد العمالة الأجنبية حيث تم إعادة نحو 200 ألف عامل من قطاع التشييد إلى أوطانهم فضلا عن تأجيل تجديد إقامة نحو 700 ألف عامل أجنبي.
- دعم النقابات العمالية التي لم تكن تلعب دورا سياسيا مؤثرا بسبب الضوابط الحكومية الرسمية وغير الرسمية وقلة أعدادها وزيادة القيود المفروضة على تنظيمها.
- اتخاذ عدد من الإصلاحات في سوق العمل لتضمن تربط الأجر بساعات العمل وإتباع الإنتاجية، ورفع كفاءة الإدارة، وزيادة العمل بأسلوب التسريح المؤقت بدلا من التخفيض الكلي.
- تأسيس عدد من الصناديق بغرض مساعدة الفئات ذات الدخل المحدود وكان من أهمها صندوق إقراض العاملين الذي استفادت منه نسبة كبيرة من العاملين المستغنى عنهم.
- تدعيم التعليم الأساسي والثانوي وتوجيه دعم أكبر للمنح الدراسية، وكذا زيادة الميزانية المخصصة للرعاية الصحية.

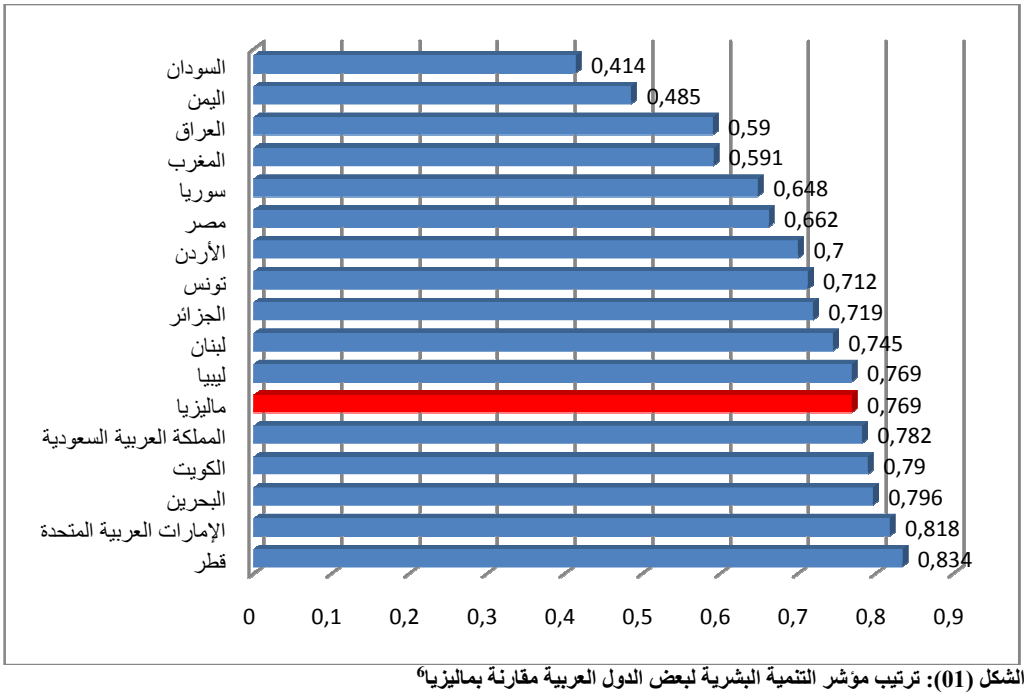

الشكل (01): ترتيب مؤشر التنمية البشرية لبعض الدول العربية مقارنة بماليزيا[6]

[4]، تقرير التنمية البشرية 2013 نهضة الجنوب، مرجع سبق ذكره، ع: 16، ص:5.
[5] نور العبد المنعم بيومي (2011) ، التجربة الماليزية وفق مبادئ التمويل والاقتصاد الإسلامي، مكتبة الشروق الدولية.
[6] تقرير التنمية البشرية 2013 نهضة الجنوب: مرجع سبق ذكره، ص: 157/155

3. العوامل الاقتصادية والسياسية التي ساعدت على نجاح التجربة:

هناك مجموعة من العوامل ساعدت على نجاح تجربة ماليزيا في التنمية وهي كما يلي:[7]

- الوعي السياسي واستشرافه لمختلف الصراعات المكنة بالعمل على تفاديها وتعميم حالة السلم بين مختلف الأطراف.
- تخصيص موارد ضخمة من أجا تنمية البنية التحتية التي تعتبر أولوية اقتصادية مهما كانت مستويات النمو.
- انتهجت ماليزيا إستراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على سكان البلاد الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة للسكان.
- اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الأصليين، سواء كانوا من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم.
- اعتماد ماليزيا بدرجة كبيرة على الموارد الداخلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات وعوامل أخرى ساعدت على نجاح التجربة التنموية في ماليزيا منها:

- أنها تعاملت مع الاستثمار الأجنبي المباشر بحذر حتى منتصف الثمانينيات، ثم سمحت له بالدخول ولكن ضمن شروط تصب بشكل أساسي في صالح الاقتصاد الوطني منها:ألا تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية التي تشبع حاجات السوق المحلية، أن تصدر الشركة 50 % على الأقل من جملة ما تنتجه، الشركات الأجنبية التي يصل رأس مالها المدفوع نحو 2 مليون دولار يسمح لها باستقدام خمسة أجانب فقط لشغل بعض الوظائف في الشركة.
- امتلاك ماليزيا لرؤيا مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خماسية متتابعة ومتكاملة منذ الاستقلال وحتى الآن.
- وجود درجة عالية من التنوع في البنية الصناعية وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي (الصناعات: الاستهلاكية - الوسيطة -الرأسمالية) وقد كان هذا الأمر كمحصلة لنجاح سياسات التنمية بماليزيا فيمكن اعتباره سبباً ونتيجة في الوقت.

بهدف تقليص اللجوء لليد العامل الأجنبية تم إلغاء أحكام العمل الليلي بالنسبة للإناث من أجل العمل في الشركات متعددة الجنسيات، كما أنَ توجه النشاطات نحو التكنولوجيا بداية من سنوات التسعينات أدى إلى ظهور الحاجة إلى كفاءات ذو قدرات معرفية خاصة، حيث أنشأت الحكومة الماليزية مؤسسة تنمية الموارد البشرية في عام 1993 الأمر الذي ساهم في تلك الفترة في تكوين أكثر من 500000 ألف شخص.[8]

وقد ساهمت هذه الإجراءات في تخفيض معدل البطالة الى3% وهي نسبة تماثل أو أقل من العديد من الدول المتطورة، (بلغ هذا المعدل 8.3% في الو.م.ا، 10.7%، اليابان 4.6%، المملكة المتحدة 8.4% في 2012، 4.2% في كوريا الجنوبية، تركيا 9.8%، الأرجنتين 6.7% في 2011).[9]

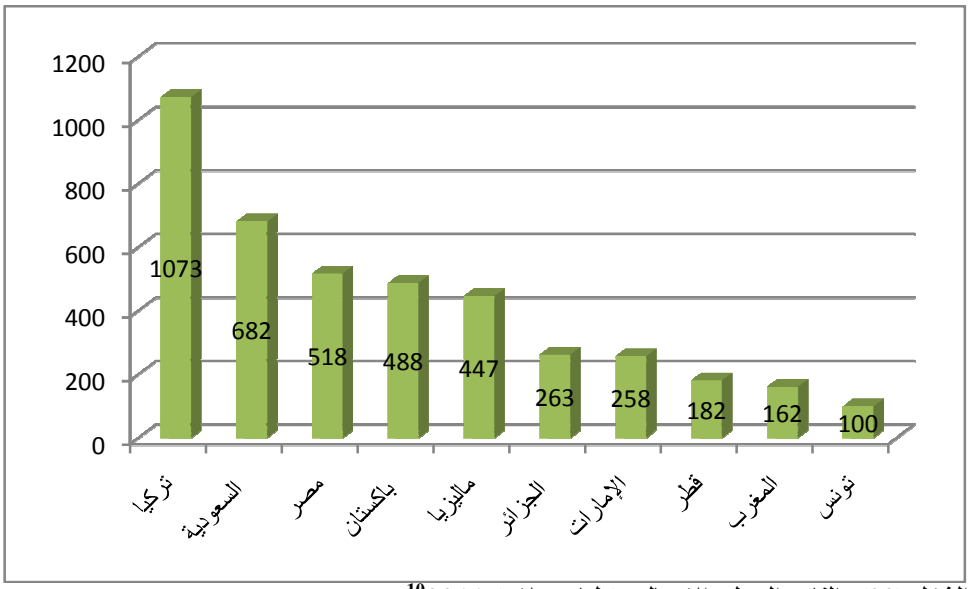

الشكل (02): الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار) 2011[10]

.

- ***النظام المالي:***

[7] عبد الحافظ الصاوي،قراءة في تجربة ماليزياالتنموية، مجلة الوعي الإسلامي، الكويت، ع: 451، السنة 3.

[8] BRYAN K. RITCHIE(2005), Coalitional Politics, Economic Reform, andTechnological Upgrading in Malaysia, World Development Vol. 33, No. 5, pp. 751.

[9] النشرةالأسبوعيةللمؤشرات الاقتصاديةوالماليةوالنقديةالدولية،مرجع سبق ذكره، ص:4/2.

[10] من التقرير الاقتصادي العالمي (2012) قائمة الدول، صندوق النقد الدولي.

يمكن تفسير العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي بالخدمات المالية القائمة على البنك، القائمة على السوق، حيث يمكن للبنوك تمويل النمو الاقتصادي في المراحل المبكرة من التنمية الاقتصادية لأنَه لا تعيقها القيود التنظيمية، ويمكن أن تستغل وفورات الحجم في جمع وتجهيز المعلومات،في المقابل، فإنَ التمويل القائم على السوق يسلط الضوء على مزايا الأسواق التي تعمل بشكل جيد في تعزيز الأداء الاقتصادي الناجح من خلال تعزيز حوافز النمو والأرباح، وتعزيز حوكمة الشركات وتسهيل إدارة المخاطر والتنويع.[11]

إيمانا منها بأهمية تنويع مصادر التمويل والتوجه تدريجيا نحو تبني مقومات الشعب الماليزي في اعتماد التمويل الإسلامي، همت ماليزيا بتطوير هذا القطاع لدرجة أن بلغ حجم الأصول المالية والودائع في قطاع المصارف الإسلامية في الثلاثي الأول من 2012 حوالي 24% من الحجم الإجمالي لأصول النظام المصرفي في البلاد، حيث بلغت نحو 435 مليار رينغت (145 مليار دولار)، مقابل نحو 400 مليار رينغت (133.33 مليار دولار) في عام 2011, وهو ما يمثل زيادة قدرها نحو 1.5% من إجمالي موجودات النظام المصرفي بماليزيا.

ولا تزال ماليزيا تعتبر أكبر مركز للسندات الإسلامية في العالم حيث أوجدت مؤسسات مالية إسلامية تديرها هيئة إدارة السيولة الإسلامية الدولية، حيث ساهمت ماليزيا بنسبة7.62% في حجم إصدارات الصكوك العالمية خلال 2011.[12]

– التعليم:

في مسار تطورها استفادت ماليزيا من البلدان المجاورة وخاصة اليابان أين كانت ترسل بعثات من الطلاب من أجل رفع مستواهم مع إلزامهم بالعودة عند نهاية فترة التكوين، وانتقلت سريعا من بلد يعتمد على الزراعة والسلع الأوليةإلى بلد يقوم على الصناعات التي تتميز بكثافة عالية للرأس المال المعرفي، بفضل سياسة التعليم المعممة واستقطاب عشرات الجامعاتالأجنبية الرائدة التي فتحت فروعا لها، أمَا في مجال البحث والتطوير، فتمَ منح الباحثين التي تركز أبحاثهم على خلق القيمة إعفاءا ضريبيا بنسبة 50% لمدة 5 سنوات على الدخل الذي يحصلون عليه من المتاجرة بنتائج أبحاثهم، وتراوحت براءات الاختراع الممنوحة بين 1500 إلى أكثر من 2000 سنويا في الفترة 2010/2000.[13]

4. برامجمكافحةالفقر:

فيإطارسياساتهاالموجهةللفقرنفذتالحكومةجملةمنالبرامجأبرزها[14]:

- برنامجالتنميةٌللأسرالأشدفقرا : الذيقدمفرصاًجديدةللعملالمولدللدخلبالنسبةللفقراء، وزيادةالخدمات الموجهةللمناطقالفقيرة ذاتالأولوية بهدفتحسين نوعية الحياة، وقامالبرنامجبإنشاءالعديدمنالمساكن للفقراءبتكلفةقليلةوترميموتأهيل المساكنالقائمةوتحسين ظروف السكن بتوفير المياه والكهرباء، وأحيانا تقدم خدمات مباشرة للفقراء.
- تقليص اختلافاتالتوازن بين القطاعات ومحاربة كل أشكال التمييز وتقليص الفوارق الاجتماعية: حيث تمَ إنشاء برنامج أمانة أسهم البوميبترا، وهو برنامج تمويلي يقدم قروضا بدون فوائد للفقراء وبفترات تصل إلى 4 سنوات، ويمكن للفقراء أن يستثمروا بعضا من هذه القروض في شراء أسهم بواسطة المؤسسة نفسها، كما يوجد برنامج غير حكومي (برنامج أمانة اختيار ماليزيا) يهدف إعانة هذه الطبقات وتمويل مشاريعها في الزراعة ومشروعات الأعمال وغيرها.
- إعانةالأفرادوالأسر التي تعول أشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة أو غير قادرينعلى العمل (إعانة شهرية بين 130 إلى 160 دولار).
- تقديمقروضبدونفوائدلشراءمساكنقليلةالتكلفةللفقراءفيالمناطق الحضرية: وأسستالحكومةصندوقألدعمالفقراءالمتأثرينبأزمةالعملاتالأسيوية في 1997 ،تحددداعتماداتهفيالموازنةالعامةللدولة سنويا.
- توفيرمرافقالبنيةالأساسيةالاجتماعيةوالاقتصاديةفيالمناطق النائيةالفقيرة: بمافي ذلكمرافقالنقلوالاتصالاتالسلكيةواللاسلكيةوالمدارسوالخدماتالصحيةوالكهرباء.

5. مستوى الفقر في الدول العربية:

حسب تقرير التنمية البشرية يوجد تباين في معدل الفقر حسب خط الفقر الوطني لبعض البلدان العربية مثل: الأردن: 13.3%، فلسطين 21.9%، مصر 22%، المغرب9 %، تونس 3.8%، اليمن 34.8%،رغم أنَ معدل الفقر حسب التصنيف العالمي لا يتعدى 3% في المنطقة العربية، غير أنَه لا يعبر عن مستوى المعيشة الحقيقي لانَ المقياس المحدد بـ 1.25 دولار يوميا غير كافي نظرا لتباين القدرة الشرائية.

والملاحظ أنَه حتى بعض الدول البترولية تحوي معدلات فقر تدل على غياب سياسة في توزيع الدخل الوطني واستغلال الثروات في تحقيق التنمية المستدامة التي تكفل توفير الدخل الكافي والتعليم ونفقات الصحة للطبقة الفقيرة.

6. فرص الدول العربية في تحقيق التنمية وتخفيض معدلات الفقر:

---

[11] Sajid ANWAR, Sizhong SUN, (2011), Financial development, foreign investment and economicgrowth in Malaysia, Journal of Asian Economics 22, p :336.

[12]مركز بيان للهندية المالية الإسلامية، توقعات بمواصلة ماليزيا لريادتها في المصارف الإسلامية، عن الموقع http://ifecenter.com/Bayan/ar/content/twqt-bmwsl-mlyzy-lrydth-f-lmsrf-lslmy, 20/04/2013

[13]الصادق بوشنافة وعائشةموزاوي (2013)، دور حماية الابداع المعرفي في تحفيز أنشطة البحث والتطوير –تجربة ماليزيا، الملتقى الدولي الأول حول اقتصاديات المعرفة والإبداع، جامعة سعد دحلب-البليدة، ص: 12.

6-1. تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

تساهم الاستثماراتالأجنبية في رفع مستوى التنمية المحلية، وتلبية الاحتياجاتالمختلفة من السلع والخدمات كما تساهم في رفع مستوى التشغيل وتطوير الصناعات المحلية، ممّا ينعكس إيجابا على تحسن ظروف المعيشة وتخفيف حدة الفقر بشرط أن تكون موجهة نحو القطاعات التي تشكل مصدر للميزة التنافسية والتي لا يمكن للدولة أو الأفراد المحليون الاستثمار فيها.

بلغت نسبةالاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية في أواخر العشرية الماضية 3.7% من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة أقل حتى من تحويلات المهاجرين4.5%، وقد تأثرت بعض الدول العربية التي شهدت احتجاجات وثورات (مبين الفترة 2011/2010)بتراجع معدلات الاستثماراتالأجنبية بـ 24.5% في تونس (قيمتها 1.43 مليار دولار في 2011)، مصر (-107%) التي سجلت أكثر من 6 مليارات دولار في 2010 ليتحول لصافي تدفق للخارج ب 483 مليون دولار، وسوريا 42%، وفي العموم انخفضت قيمة الاستثمارات العربية من أكثر من 60 مليار دولار في 2010 إلى 40 مليار في 2010 متأثرة بآثارالأزمة المالية وبالخصوص الثورات الشعبية، وهذا يشير إلى أهمية وضع سلسلة من التحفيزات من أجل رفع مستواها من جديد كي تتحقق الأهداف المرجوة منها.

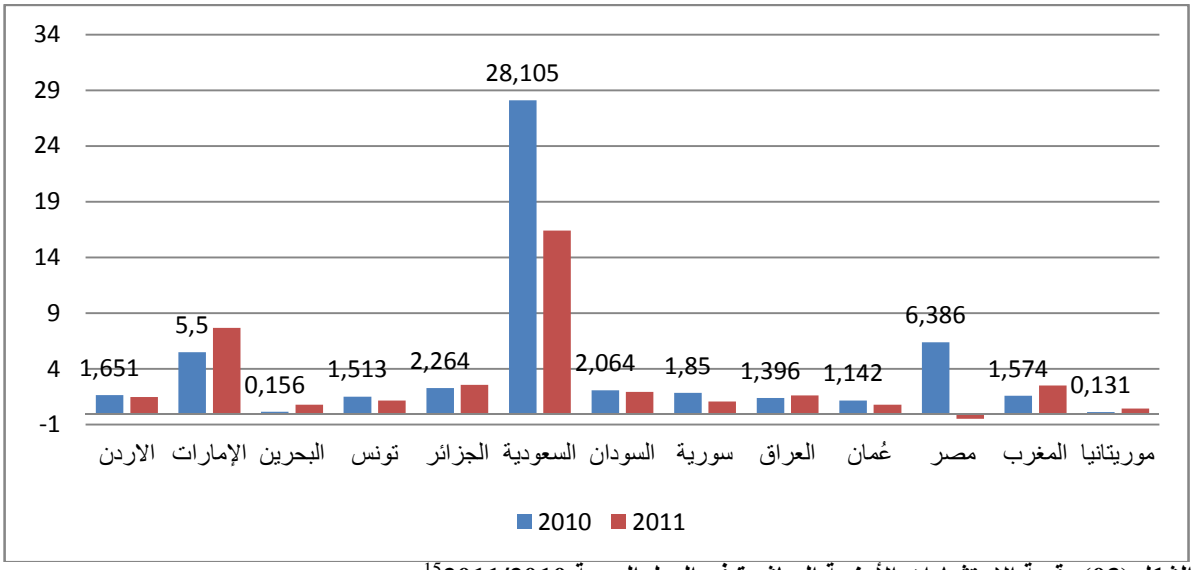

الشكل (03): قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية 2011/2010[15]

6-2. رفع حصة التمويل الإسلامي:

تشير البيانات إلى أنَ معدل نمو السكان في الوطن العربي ككل في الفترة من 2010/2006 بلغ ما لايقل عن 2% سنويا، بعدما كان يزيد على 2.2% في الفترة من 2006/2000 و2.8% في السبعينات من القرن الماضي، سجل أدناها في تونس والصومال ولبنان، ويعود السبب الرئيسيإلى انخفاض معدلالإنجابوالهجرة للخارج،بينمايفسر ذلك في الصومال بالحروب والمجاعات والهجرة، ولا تزال العراق واليمن وموريطانيا وجيبوتي وفلسطين والسودان وسوريا في الطور الأول من الانتقال الديموغرافي الذي يتميز بارتفاع معدل الإنجاب وانخفاض معدل الوفيات (حولي 3%)، علما أنَ معدل نمو السكان في الدول النامية بلغ 1.2% مقابل 0.08% بالنسبة للدول المتقدمة في نفس الفترة.

6-3. تطوير القطاع الزراعي:

انخفضت قيمة مساهمة هذا القطاع إلى حوالي 6%، حيث تستورد الدول العربية نصف احتياجاتها من الحبوب والدقيق، وانخفض معها مستوى الاكتفاء الذاتي، حيث سبَب الاعتماد على السوق الدوليةتدهورا للقدرة الشرائية انجرت من خلالها عدة احتجاجات شعبية، وتتحمل بعض الدول العربية المسؤولية كاملة في هذه الوضعية، ذكرها التقرير العربي حول التشغيل والبطالة وهي: تونس، الجزائر، السودان، مصر، المغرب، سوريا والعراق التي لم تقم بالمجهودات اللازمة لتطوير هذا القطاع لكي يكون في مستوى الإمكانيات المتوفرة،رغم المساحة الشاسعة من الأراضي الزراعية التي تتوفر عليها.

6-4. زيادة التشغيل لخفض الفقر:

إنَ زيادة التشغيل يجب أن ترتبط بهيكل الاقتصاد ككل بما يضمن تساوي الفرص في القطاعين الخاص والعام، حيث تشير الدراسات إلى تفضيل الخرجين الجامعيين في البلدان العربية للقطاع الحكومي (80% في سوريا)، الذي يمثل 40% من متوسط العمالة في دول الخليج العربي بينما يصل أدناها في المغرب بـ10%، ويعود ذلك لوجود ما يسمى بهشاشة العمل (من حيث الدخل، الديمومة، ظروف العمل...) الذي قاربت نسبته 40% في 2009، بينما تبينالإحصائيات المتعلقة بالعمالة الفقيرة (أقل من دولارين في اليوم) نسبة 32% من مجموع العمالة.[16]

من هذا المنطلق، حدد بعض الاقتصاديين خمس قنوات يستطيع من خلالها التشغيل الحد من الفقر:[17]

- زيادة مناصب العمل.

---

[15] التقرير العربيالثالث حول التشغيلوالبطالةفيالدولالعربية (2013)، منظمة العمل العربية، ص:49.
[16] تقرير التنمية البشرية2013 نهضةالجنوب، مرجع سبق ذكره، ص: 35.
[17] تقرير التنمية البشرية2013 نهضةالجنوب، مرجع سبق ذكره، ص: 99/89.

- تحسين الأجور الحقيقية.
- زيادة التشغيل الذاتي (لدى فئة العاملين لحساب أنفسهم أي أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة).
- زيادة الإنتاجية في مشروعات التشغيل الذاتي.
- تحسين معدلات التبادل، أو الأسعاروالإيرادات المقارنة لمنتجاتالمشروعات الخاصة بالعاملين أصحاب المشاريع.

6-5. تشجيع نمط النمو (المناصر للفقراء):

خاصة في القطاع الخاص أين تبرز الحاجة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أجل أن تتوسع أكثر، فمن المعروف من التجربة الراهنة لبعض الدول العربية أنَ معظم هذه المشاريع بقيت في حالة مستقرة ولم تتمكن من التوسع نظرا لعدة اعتبارات أهمها سلوك المسيَر الذي يفتقد للمعرفة المقاولتية، لهذا السبب أوجدت الجزائر -مثلا- ما يسمى بمشاتل المؤسساتpépinières d'entreprises : وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتكون على أحد الأشكال التالية:[18]

- المحضنة *incubateur* : هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.
- ورشة الربط *Atelier relais* : هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.
- نزل المؤسسات *hôtel d'entreprise* : هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتتين إلى ميدان البحث.

6-6. بناء الرأس المال المعرفي للفقراء:

فكلما ارتفع الرصيد المعرفي للفقراء زادت فرص اندماجهم في المجتمع بما يترافق وقدراتهم المعرفية، لكن إعادة تخصيص النفقات الحكومية قد يحسن مستوى خدمات الصحة والتعليم المقدمة، إلا أن ذلك قد لا يعود بالنفع على الفقراء بالضرورة، حيث يجب أن يستند إلى فهم دقيق للعوامل التي تحكم قرارالأسر بشأن الرعاية الصحية والالتحاقبالمدارس بما يكفل في النهاية تحقيق أفضل النتائج من الحماية الاجتماعية المقدمة للفقراء.[19]

6-7. تشجيع المشايع الإبداعية:

بناءا على ماسبق، يمكن للمشاريع ذات البعد التكنولوجي أن تتطور في ضوء وجود أفراد ذو مستوى علمي عالي، مع توخي سياسة دعم تهدف إلى ترقية الأفكار وتحويلها لمشاريع حقيقية يمكن من خلالها رفع مستوى التنمية وتوفير شروط الحياة العصرية للمجتمع.

النتائج والتوصيات:

إنَ استلهام بعض التجارب الناجحة في تخفيض مستوى الفقر مع الأخذ بعين الاعتبارمكوناتالبيئة الداخلية والخارجية يساهم في تفعيل آليات الدعم وتنفيذ الخطط بكفاءة، وفي التجربة الماليزية عدة مزايا يمكن للدول العربية الاقتداء بها، فتقديم الإعانات للفقراء لا يعني تخفيض معدل الفقر، بل مثلما قمنا باستعراضه في التجربة الماليزية المستلهمة من مبادئ التكافل الاجتماعي، يتطلب هاذ الأمر سلسلة من الإجراءات التي تخص التنمية ككل، حيث نقترح في ضوء ماسبق مايلي:

- التحكم في معدلات النمو الديموغرافي لانَ العديد من الدول العربية يفوق فيها عدد السكان الإمكانيات المالية المتوفرة.
- العمل على تحقيق معدلات نمو عالية من أجل توفير أهم المتطلبات الحيوية، وهذا الأمر يستلزم تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، ودعم المؤسسات المصدرة والعمل على تنفيذ استراتيجيات وطنية لتطوير الصناعة المحلية خاصة وأنَ الأرقام تشير إلى أنَ الفقر موجود بحدة حتى في الدول البترولية: (الجزائر، العراق....).
- تعميم التمويل الإسلامي ليكون أهم المصادر في ترقية الاستثمارات، نظرا لأنَه يلقى تجاوب كبير لتوافقه وثقافة شعوب المنطقة، والعمل على تثمين صناديق الزكاة التي لا زالت بعيدة عن الهيئات النظامية، ممَا يجعل من مسألة تنظيمها أمرا بعيدا المنال حاليا.
- تعميم فرص التعليم وتكوين العمالة حسب السياسة الاقتصادية ووفق احتياجات القطاع، حيث يعاني العديد من الخرجين الجامعيين العرب من البطالة نظرا لغياب رؤية إستراتيجية لقطاعات العمل المختلفة، ممَا جعل هذه الدول تستعين بالعمالة الأجنبية التي تتوفر على تأهيل مناسب.
- توزيع الموارد بعدالة بين مختلف المناطق، وتجنب النزوح الريفي المتسبب في اختلال التوزيع السكاني وتنامي معدلات الفقر في مناطق دون الأخرى.

المراجع:

- ***المجلات العلمية.***

- بلغيت سلطان (2008)، الآليات الاجتماعية لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية.
- خيرالدين هناءواللّيثيهبة(2007)،النموالاقتصاديوتوزيعالدخلوالحدمنالفقر، كتابالأهرامالاقتصادي،القاهرة،العدد242.
- الصاوي عبد الحافظ ،قراءة في تجربة ماليزياالتنموية، مجلة الوعي الإسلامي، الكويت، ع: 451، السنة 3.
- Anwar Sajid, Sun Sizhong, (2011), Financial development, foreign investment and economicgrowth in Malaysia, Journal of Asian Economics 22.
- BRYAN K. RITCHIE(2005), Coalitional Politics, Economic Reform, andTechnological Upgrading in Malaysia, World Development Vol. 33, No. 5.

- ***الرسائل العلمية.***

[18] الجريدة الرسمية، ع:13، الجزائر، 2003/02/26، ص:14.
[19] هناءخيرالدين، هبةاللّيثي (2007)،النموالاقتصاديوتوزيعالدخلوالحدمنالفقر، كتابالأهرامالاقتصادي، . القاهرة،العدد242.

- سهيليخلف (2008)، تقنيات قياس و تحليل الفقر في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في الديموغرافيا، جامعةالحاجلخضر – باتنة.

- ***التقارير:***
- التقرير الاقتصادي العالمي (2012) قائمة الدول، صندوق النقد الدولي
- تقريرالتنمية البشرية(2013) نهضةالجنوب: تقدمبشريفيعالممتنوع برنامجالأمم المتحدة الإنمائي.
- التقريرالعربيالثالث حول التشغيلوالبطالةفيالدولالعربية (2013)، منظمة العمل العربية.
- الجريدة الرسمية، ع:13، الجزائر، 2003/02/26.
- النشرةالأسبوعيةللمؤشرات الاقتصاديةوالماليةوالنقديةالدولية(2012) ،مصرفليبياالمركزي إدارةالبحوثوالإحصاء.
- **الملتقيات العلمية:**
- بوشنافة الصادق وموزاوي عائشة (2013) ، دور حماية الإبداع المعرفي في تحفيز أنشطة البحث والتطوير –تجربة ماليزيا، الملتقى الدولي الأول حول اقتصاديات المعرفة والإبداع، جامعة سعد دحلب-البليدة.

- ***الإنترنيت:***

- http://ifecenter.com/Bayan/ar/content/twqt-bmwsl-mlyzy-lrydth-f-lmsrf-lslmy, 20/04/2013